بسم الله الرحمن الرحيم

المصطلحات المختصة ٣

المقلوب:

إذا ما حدث تغييراً في سند أو متن الحديث فيسمى الحديث حينئذ «مقلوباً». وهذا يعني أن القلب نوعان:

القلب في السند: فإذا تغير بعض رواة الحديث أو كلهم عمداً برواة آخرين أشهر منهم في سند آخر أو تغير ترتيب بعض الرواة في نفس السند عمداً أو سهواً. بدون نقص أو زيادة، فيقال له «المقلوب السندي». وقد ذكرت بعض التعاريف في هذا المعنى، منها:

١. قال الشهيد الثاني: «المقلوب وهو حديث ورد بطريق فيروى بغيره أما بمجموع الطريق أو ببعض رجاله بأن تقلب بعض رجاله خاصة، بحيث يكون أجود منه ليرغب فيه، وقد يقع سهواً كحديث يرويه محمد بن أحمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن عيسى وكثيراً ما يتفق في اسناد التهذيب».[١]

٢. قال العلامة المامقاني: «ما قلب بعض ما في سنده أو متنه إلى بعض آخر مما فيه لا إلى الخارج منهما وحاصله: ما وقع فيه القلب المكاني. ففي السند بان يقال محمد بن أحمد بن عيسى والواقع أحمد بن محمد بن عيسى».

فعلى ضوء التعريف الأول، فإن القلب السندي عند الشهيد الثاني ينقسم إلى قسمين: الأول: يرتبط بتغير السند مع أفراد خارج منه، لكي يظهر الراوي الحديث المقلوب أقوى من الحديث الأول من ناحية السند. والآخر: هو تغير الرواة داخل السند عن غير عمد.

أما في رأي العلامة المامقاني فان المقلوب السندي يشمل الشكل الثاني فقط، أي التغيير الذي يحدث داخل السند. قال السيد حسن الصدر في شرح كلام الشيخ البهائي: «والقلب في السند هو

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٥٠.

الأكثر، وهو عبارة عن أن يكون الحديث عن راو فيجعله عن آخر نظيره في الطبقة أو أعلى، أو بدل بعض الرواة ليرغب فيه، كأن يكون عن محمد بن قيس فيجعله عن محمد بن مسلم، أو بدل كل السند بغيره سهواً أو عمداً للرواج أو الكساد، فمقلوب».

والقلب السندي غالباً ما يكون عمدياً وبهدف الترغيب بالسند. وقد حدث القلب في السند سهواً في موارد من كتاب «التهذيب في شرح المقنعة»، لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، كما اشار إلى ذلك الشهيد الثاني وآية الله الخوئي، ومثال ذلك الحديث الوارد في «التهذيب» و«الاستبصار» حيث غير محمد بن أحمد بن يحيى وبقية الرواة، والصحيح هو ما جاء في كتاب «الاستبصار»، أما في «التهذيب» فقد جاء مقلوباً، واليك الحديث في الكتابين:

١. الإستبصار: أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه عن إبن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي قال: سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال: واحدة من حدث البول، واثنتان من الغائط وثلاث من الجنابة.

٢. التهذيب: ما أخبرني به الشيخ ايده الله تعالى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، وأحمد بن ادريس، جميعاً، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، قال: سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل...

القلب في المتن: وهو تغير ترتيب بعض العبارات في المتن سهواً، وخصوصاً في العبارات المتشابهة، وقد وردت بعض التعاريف في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني: «وقد يقع القلب في المتن كحديث السبعة الذين يظلهم الله في عرشه ففيه: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله...» فهذا مما انقلب على بعض الرواة وانما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».
٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: «وقد يكون في القلب بابدال لفظ بآخر أو بتقديم المتأخر أو بتأخير المتقدم ونحو ذلك».[٢]

٢. نهاية الدراية، ص ٣٠٤.

والقلب في المتن يحدث بنسبة أقل من القلب في السند، ومن نماذج الأحاديث المقلوبة متناً الحديث التالي:

١. عن النبي: سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ بعبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله إجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه»، والفقرة السادسة مما انقلب على الرواة؛ وانما هي: «رجل تصدق بصدقة حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

٢. عن النبي ﷺ انه قال: «اضربوها على النفار ولا تضربوها على العثار» فقد جاء في رواية «من لا يحضره الفقيه» ما يلي: «روي انه قال: إضربوها على العثار، ولا تضربوها على النفار، فانها ترى ما لاترون».[٣]

والقلب في السند والمتن وان حدث سهواً فانه يشير إلى حالة من قلة الضبط عند الرواي وغفلته، وهو ما يوجب ضعف حديثه، وإن لم يتغير المعنى في بعض الموارد، فمنشأ القلب قد يكون الغفلة والنسيان نتيجة لكبر السن، أو عدم تخصص الراوي، أو بهدف الترغيب بالحديث من أجل إضلال الآخرين. وقد يطلق على الحديث المقلوب تعابير اخرى أيضاً من قبيل «المنقلب»، «المتقلب»، «المسروق»، «المركب».

المعلّل:

إذا ما تضمن سند الحديث أو متنه على نقص أو عيب، مع أن ظاهره السلامة، كالاضطراب في السند، الوقف، الإرسال، الإضمار، الدرج و... ولا يظهر هذا العيب إلا لأهل الفن خاصة يسمى الحديث حينئذ «المعلل» وهو مأخوذ من العلة بمعنى «المرض والنقص». وقد وردت بعض التعاريف للحديث المعلّل منها:

١. قال الشهيد الثاني: «في المعلّل ومعرفته من أجلّ علوم الحديث وأدقها، وهو: ما فيه من أسباب خفية غامضة قادحة في نفس الأمر، وظاهره السلامة منها بل الصحة... ويستعان على

٣. من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦.

ادراكها، أي العلل المذكورة بتفرد الراوي بذلك الطريق، أو المتن الذي يظهر عليه من غير ذلك من قرائن العلة، وبمخالفة غيره له في ذلك، مع انضمام قرائن تنبه العارف على تلك العلة من إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، أو الأسباب المعلة للحديث، بحيث يغلب على الظن ذلك، ولا يبلغ اليقين، وإلا لحقه حكم ما تيقن من إرسال أو غيره».[٤]

٢. قال العلامة المامقاني: «المعلل وله إطلاقان: أحدهما: إصطلاح أواخر الفقهاء (رضي الله عنهم)، فانهم يطلقونه على حديث اشتمل على ذكر علة الحكم وسببه، تامة كانت العلة كما في موارد تتعدى بها إلى غير المنصوص، لوجودها فيه كإسكار الخمر، أو ناقصة وهو المسمى بالوجه والمصلحة كرفع أرياح الآباط في غسل الجمعة... ثانيهما، اصطلاح المحدّثين وأهل الدراية، فإنهم يطلقونه على حديث اشتمل على امر خفي غامض في متنه أو سنده في نفس الأمر، قادح في اعتباره مع كون ظاهره السلامة بل الصحة».[٥]

ومع الأخذ بنظر الإعتبار تعريف العلامة المامقاني فان «المعلل» له معنيان، فالمعنى الشائع بين المحدثين هو ما أشرنا له في بداية التعريف، وهو الذي يتضمن عيب من العيوب، والشهيد الثاني أشار إلى هذا القسم فقط. أما العلامة المامقاني فقد أشار اليه في المعنى الثاني بالإضافة إلى معنى آخر ذكره العلامة المامقاني في بداية التعريف وهو المتداول بين الفقهاء، أي الحديث الذي يشتمل على ذكر علة الحكم سواء كانت هذه العلة كاملة أو ناقصة كما هو في الرواية التالية: عن محمد بن اسماعيل عن الرضا عليه السلام قال: «ماء البحر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعم لأن له مادة»،[٦] وكذلك الرواية الواردة عن الإمام الصادق عليه السلام حيث قال: «عليكم بصلاة الليل فانها... مطردة الداء عن اجسادكم»[٧] وقد جمع الشيخ الصدوق عددا من هذه الروايات في كتابه «علل الشرائع».

والحديث المعلل بالمعنى الثاني ـ المشتمل على علة الحكم ـ يعتبر من الأقسام المشتركة عند المحدثين، ويمكن أن يكون مصداقاً من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف. أما المعلّل

٤. الرعاية في علم الدراية، ص ١٤١.
٥. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٦٦.
٦. وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٢٦.
٧. الشيخ الصدوق، علل الشرائع، ج ٢، ص ٦١.

بالمعنى الأول فهو من أقسام الأحاديث المختصة بالضعيف. والنقص والعلة في الحديث قد يكون في المتن كالإضطراب، ونقل الحديث بعدة صور، أو إدخال عدة أحاديث بعضها في البعض الآخر، أو اشتماله على ركة في التعبير، والتي لا يمكن ان تصدر من المعصوم، وقد يكون النقص والعلة في السند كاشتراك الراوي بين الثقة وغير الثقة، كما هو الحال في محمد بن قيس المشترك بين عدة رواة، أو الارسال في آخر الحديث. ومن المؤكد فان تشخيص كل من هذه العيوب لا يقوم بها إلا المختصين والمطلعين في علم الحديث والرجال.

ومن نماذج الإضطراب الواقع في المتن الرواية الواردة في الرضاع والمنقولة بعدة صور هي:

١. عن الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أم تربى، أو ظئر تستأجر، أو أمة تشترى. وقد ورد في الهامش: هذه الرواية جاءت بألفاظ مختلفة مع تغاير المعنى.
٢. عن الطوسي في تهذيب الأحكام عن أبي عبد الله صلى الله عليه وآله قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أم مربية، أو أم تربى، أو ظئر تستأجر، أو خادم تشترى، أو ما كان مثل ذلك موقوفاً عليه.[٨]
٣. عن الطوسي في الاستبصار، عن الباقر : لا يحرم من الرضاع إلا المجبورة أو خادم أو ظئر ثم يرضع عشر رضعات يروى الصبي وينام، قال الشيخ: فهذا الخبر أيضاً لا ينافي ما قدمناه لأنه متروك الظاهر بالإجماع لأنه قد يحرم من الرضاع ما لا يكون مجبوراً ولا خادماً ولا ظئراً بأن يكون امرأة متبرعة برضاع صبي أو تكون سئلت ذلك أو لغير تلك الأسباب الداعية إلى ذلك، ويحتمل أن يكون المراد نفي التحريم عمن أرضعه رضعة أو رضعتين.

المضطرب:

إذا ما نقل الحديث الواحد بصورتين أو أكثر سواء كان ذلك من ناحية السند أو المتن، بحيث

٨. تهذيب الأحكام، ج٧، ص ٣٢٤.

لا تتفق هذه الروايات المنقولة، فيقال للحديث حينئذ «المضطرب». ومن التعاريف المذكورة في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني: «في المضطرب من الحديث وهو ما اختلف راويه ـ أي في الحديث ـ متناً أو اسناداً، فيروى مرة على وجه، واخرى على وجه آخر مخالف له وهكذا... وإنما يتحقق الوصف بالاضطراب مع تساوي الروايتين المختلفتين في الصحة وغيرها، بحيث لم يترجح إحداهما على الأخرى ببعض المرجحات. أما لو ترجحت إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه، كأن يكون راويها أحفظ، أو اضبط... فلا يكون مضطرباً. ويقع الاضطراب في السند بأن يرويه الراوي، تارة عن أبيه عن جده، مثلاً، وأخرى عن جده بلا واسطة، وثالثة عن ثالث غيرهما».[٩]

٢. قال العلامة السبحاني: «وهو كل حديث اختلف في متنه أو سنده فروي مرة على وجه واخرى على وجه آخر مخالف له، سواء وقع الاختلاف من راو واحد أو من رواة متعددين أو من المؤلفين أو من ناسخي الكتب بحيث يشتبه الواقع».[١٠]

وعلى ضوء التعاريف المذكورة، فان المضطرب متنا هو مجيء روايتان متساويتان من حيث الاعتبار في موضوع واحد، ولكنهما مرويتان على وجهين أو أكثر بصورة مختلفة. أما الاضطراب الواقع في السند، فهي الرواية المنقولة بطريق عن واحد ولكن بصور مختلفة، فقد ينقل الراوي عن أبيه عن جده ومرة أخرى ينقلها عن جده مباشرة دون واسطة، بحيث لا يعلم الطريق الأصلي للرواية. وقد ينشأ الإضطراب في المتن بسبب المؤلفين والنساخ وكيفية الكتابة.

والإضطراب سواء كان من حيث المتن أو السند يكون سبباً من أسباب ضعف الرواية، لأنها تكشف عن عدم نقل الرواية بالصورة الصحيحة. وقد أشار الشيخ الطوسي إلى بعض الروايات المضطربة سنداً، فقال: «أما الحديث الأول مضطرب الاسناد، لأن الأصل فيه جميل وحماد بن عثمان وهما تارة يرويانه عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة واخرى يرويانه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ثم ان جميلاً تارة يرويه مرسلاً عن بعض اصحابه عن أحدهما وهذا الاضطراب في

٩. الرعاية في علم الدراية، ص ٣.
١٠. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ١٠٣.

الحديث ممـا يـضعف الاحتجاج به».[١١]

الموضوع:

إذا ما كانت الرواية غير واقعية (مزورة)، سواء كـان ذلك من حيث السند أو المتن، أو قسم منهما أو كلها، وكانت من صنع الكذابين، فيقال للرواية حينئذ بالموضوعة. ويذكر الحديث الذي مـن هـذا النـوع تـحت عنـوان «الموضـوع»، «المصـنوع»، «الملصـق»، «المختـرع»، «المكذب» «المختلق». والحـديث الموضوع شـر أقسام الضـعيف، ولا يجوز نقل الرواية التي من هذا النوع. قال الشهيد الثاني في هذا الشأن: «هو المكذوب المختلق المصنوع... وهو شر أقسام الضعيف ولا تحل روايته للعالم إلا مبيناً لحاله من كونه موضوعاً بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق».[١٢]

وقد يكون الوضع في السند، ولكن الوضع غالباً ما يرتبط بالمتن، فقد بادر بعض الأفراد والمجاميع ولأسباب متعددة بوضع الحديث في زمن الرسول والخلفاء من بعده، أما في زمن معاوية فقد اشتدت حركة الوضع، وقد دونت كتب متعددة في الموضوعات؛[١٣] لتمييز الأحاديث الصحيحة عن الموضوعة.

أما أهم أسباب الوضع في الحديث فهي:

١. إثبات أو نفي حكومة بعض الخلفاء.
٢. تقوية حكومة بني أمية وبالخصوص في زمن معاوية.
٣. نشوء المذاهب الفقهية المختلفة.
٤. ترغيب الناس بالطاعة من قبل بعض الجهلة المتظاهرين بالقداسة.
٥. العداء للإسلام.
٦. التملق والتجارة.

---

١١. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٧٥.
١٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٥٢.
١٣. مثل: ابن الجوزي، الموضوعات؛ العلامة الشوشتري، الأخبار الدخيلة.

الوضاعون:

ذكر العلامة الأميني في كتابه القيم «الغدير» الجزء الخامس سبعمائة راو من الوضاعين، منهم ابو هريرة، فقد بادر بوضع الحديث أكثر من أي راو آخر، وكذلك ذكر المحقق الكبير على أكبر الغفاري في كتابه «تلخيص مقباس الهداية» أربعين نفراً من الذين أتهموا بوضع الحديث، فقاموا بتزوير عشرات الأحاديث، ومن أبرزهم:

١. أبان بن أبي عياش، أبو اسماعيل البصري، اتُهم بوضع كتاب سليم بن قيس.
٢. إبراهيم بن رجاء الشيباني.
٣. أحمد بن سيار أبو عبد الله السياري، صاحب كتاب التنزيل والتحريف.
٤. الأشعث بن سعيد آسمان ابو الربيع.
٥. الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني.
٦. سليمان بن عمر بن عبد الله النخعي.
٧. علي بن سالم البطائني.
٨. محمد بن علي ابو سمينة الصيرفي.
٩. المغيرة بن سعيد.
١٠. وهب بن وهب ابو البختري القاضي.
١١. يونس بن ظبيان.

نماذج من الأحاديث الموضوعة:

١. في تفسير قوله تعالى: « ... جعل لكم الأرض فراشا والسّماء بناء... »: إن النبي قال لسعد بن معاذ: ويهتز عرش الرحمن لموتك.

٢. عن النبي ﷺ قال لأبي بكر بعد عزله عن تبليغ براءة: أما أنت فقد عوضك الله بما حمّلك من آياته وكلفك من طاعاته الدرجات الرفيعة والمراتب الشريفة... فأنت من خيار شيعتنا وكرام أهل بيت مودتنا.

٣. عن النبي ﷺ قال لأبي جهل: يا أبا جهل إن الله إنما رفع عنك العذاب لعلة بأنه سيخرج من صلبك ذرية طيبة، عكرمة ابنك وسيلي من أمور المسلمين ما إن أطاع الله فيه كان عند الله

جليلاً وإلا فالعذاب نازل عليك.

٤. عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: عرج بي إلى السماء فما مررت بسماء إلا وجدت مكتوباً: محمد رسول الله وابو بكر من خلفي.

٥. عن أنس مرفوعاً: الأمناء سبعة: اللوح والقلم وإسرافيل وميكائيل وجبرائيل ومحمد ومعاوية.

٦. الروايات الدالة على تحريف القرآن.

٧. الروايات الاسرائيلية كالروايات الواردة في تفسير الآية ١٠٢ من سورة البقرة في شأن هاروت وماروت.

٨. الروايات الواردة في اسطورة الغرانيق.

٩. الروايات الدالة على جسمانية الله سبحانه وتعالى.

إن تشخيص الحديث الموضوع من غير الموضوع يقع على عاتق المتخصصين في علم الحديث وعلماء الرجال، ومن هنا فلا بد من الإجتناب عن ابداء الرأي غير العلمي في هذه المسائل دون الإستناد إلى دليل علمي، ومن الواضح فان وجود راو ضعيف في سند الحديث لا يدل بمفرده على انه موضوع وغير معتبر؛ لأن الكذاب قد ينقل الأحاديث الصحيحة في بعض الأحيان، بل ربما يقوم بمثل هذا العمل (نقل الأحاديث المعتبرة) من أجل كسب الثقة والإعتماد عليه.

الحمد لله رب العالمين